



دراسة تحليلية لدور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي

البنك الراجحي الإسلامي السعودي نموذجاً - خلال الفترة (2009-2019)

Analytical study of the role of Islamic banking in achieving financial stability - Al Rajhi Saudi Islamic Bank as a model - during the period (2009-2019)

قشام إسماعيل*

مخبر (MQEMADD)، جامعة زيان عاشور بالجلسة
(الجزائر)
s.kacham@univ-djelfa.dz

عباس خديجة

مخبر (MQEMADD)، جامعة زيان عاشور بالجلسة
(الجزائر)
H.abbas@univ-djelfa.dz

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصيرفة الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي، واختبرنا المصرف الراجحي السعودي نموذجاً خلال الفترة (2009-2019)، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية تم التطرق فيها إلى مفاهيم عامة للصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي وعلاقة الصيرفة الإسلامية بالاستقرار المالي وفي الأخير دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الاستقرار المالي في المصرف الراجحي السعودي، كانت فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية للوقوف على أثارها، وتوصلت الدراسة أن المصرف الراجحي السعودي حافظ على الاستقرار المالي وهذا ما يعكسه نمو وتطور الحال في الأنشطة الرئيسية للاستقرار المالي خلال الفترة الدراسية.

Abstract :

The study aimed to highlight the role of Islamic banking in achieving financial stability, and we chose the Saudi Al-Rajhi Bank as a model during the period (2009-2019), and to answer the problem presented, this research paper was divided into three main axes in which it dealt with general concepts of Islamic banking, financial stability and the banking relationship. Islamic financial stability, and in the end, an analytical study of the development of financial stability indicators in the Saudi Al-Rajhi Bank, the period after the global financial crisis to find out its effects, and the study found that the Saudi Al-Rajhi Bank maintained financial stability and this is reflected in the growth and development of the main activities of financial stability during the study period.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2021/04/29

تاريخ القبول:

2021/07/31

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الصيرفة الإسلامية
- ✓ الاستقرار المالي
- ✓ مؤشرات الاستقرار

Article info

Received

29/04/2021

Accepted

31/07/2021

Keywords:

- ✓ Islamic banking
- ✓ Financial stability
- ✓ Stability indicators

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

إن البنوك الإسلامية حديثة النشأة بالمقارنة بالبنوك التقليدية ، إلا أنها عرفت نمو وتطور ونجاح ومن مظاهر نجاحها: انتشارها الواسع، وقد عملت على بناء مؤسساتها وتشييد دعائمهما وتقديم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وبصيغة تمويل متعددة بعيدة كل البعد عن قاعدة الديون والربا التي تمارسها المصارف التقليدية، واعتمادها على أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ، وقد عرفت اهتمام متزايد من قبل الأفراد والمؤسسات والدول بين التبني التام للبنوك الإسلامية، وبين فتح نوافذ في البنوك التقليدية وهذا التدافع لتبني الصيرفة الإسلامية راجع لنجاحها لتصدي ومواجهة الإختلالات الداخلية والخارجية.

والهدف الرئيسي للصيرفة الإسلامية هو تطبيق شرع الله في المعاملات المالية والمصرفية وحمايتها من المحرمات كالربا وبيع الدين الخ ، إذ أنها تقوم باستقطاب الأموال وجذب الاستثمارات وجمع المدخرات من مصادر مختلفة وتوظيفها بمعاملات تخضع لعقود محددة مشتقة من قواعد الشريعة الإسلامية، وتقوم هاته المعاملات على المشاركة في الربح والخسارة مع المتعاملين و الابتعاد عن الربا أخذنا وعطاء.

إن الأحداث المتسلسلة في الساحة الاقتصادية الدولية خلال الفترة السابقة أثبتت أن العديد من الدول العربية والأوروبية اعتمدت على الصيرفة الإسلامية مما أدى إلى استقرار نظامها المالي، وأن الصيرفة الإسلامية كانت الحل لعديد من المشاكل والأزمات ولاسيما الأزمة المالية العالمية التي تعتبر نقطة تحول في مسار الصيرفة الإسلامية، وإعادة النظر في النظام المالي وإدراج التوافد الإسلامية والمصارف الإسلامية وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق الاستقرار المالي الذي تعتبر المرأة العاكسة للنظام المالي وقدرته على مواجهة الصدمات في الاقتصاد.

مشكلة البحث: واعتماداً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالي:

- ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في المصرف الراجحي الإسلامي السعودي خلال الفترة (2009 - 2019)؟

من هذا التساؤل الرئيسي تتفرع منه عدة أسئلة تمثل فيما يلي :

- ما المقصود بالصيرفة الإسلامية وفيما تمثل صيغها؟
- فيما تمثل آليات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية؟
- ما هي مؤشرات الاستقرار المالي في المصرف الراجحي السعودي؟

فرضيات البحث:

- المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية، وصيغها المشاركة والمضاربة ... الخ.
- يعد الاستقرار المالي أساس عمل المصارف الإسلامية إذ تعتبر مؤشرات الاستقرار المالي ضمن آلية عمل المصارف الإسلامية
- تعتبر تجربة بنك الراجحي الإسلامي السعودي أهم البنوك الرائدة في مجال الصيرفة في الدول العربية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على المصارف الإسلامية وصيغ تمويلها والدور الذي تلعبه في الاستقرار المالي من خلال تطور الأنشطة الرئيسية للمصرف الراجحي السعودي الذي يعكس الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة: تماشياً مع الموضوع ، وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة للمصارف الإسلامية، والاستقرار المالي، وذلك من خلال جمع المعلومات، والتحليلي من خلال الاعتماد على بعض الإحصائيات وتحليل أدائها وتقريب الصورة لتجربة المصرف الراجحي السعودي.

هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الصيغة الإسلامية والاستقرار المالي.

المحور الثاني: آليات الاستقرار المالي ودور الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الاستقرار المالي لمصرف الراجحي الإسلامي السعودي خلال الفترة (2009-2019)

2. مفاهيم أساسية حول الصيغة الإسلامية والاستقرار المالي

1.2 الصيغة الإسلامية

1.1.2 مفهوم الصيغة الإسلامية

هناك عدة تعريفات للمصارف الإسلامية ذكر منها :

- عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذنا وعطاء" (عبد الرحمن العاني، 2013، صفحة 36)

- عرفته لجنة خبراء التنظيم في المصارف الإسلامية بأنه "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما

يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في المسار الإسلامي" (عبد الرسول الحاقاني، 2011،

صفحة 173)

- "تعني بالبنوك في النظام الإسلامي المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصيغة واستثمار الأموال بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء " (ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان، 2015، صفحة 155)

- هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال الوكالة بنوعيها العامة والخاصة. (حسين الوادي، محمد سمحان، وأحمد سمحان، النقد والمصارف، 2010، صفحة 189)

- وما سبق يتبيّن أن هناك اتفاقاً بين هذه التعريفات المتعددة على كون أنها تقوم على أساس قواعد الشريعة الإسلامية، ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة "الربا" أخذنا وعطاء، وبالشكل الذي يخدم من خلالها أعمالها ونشاطاتها والمتصلة بتجميع الأموال وتوظيفها الفرد والمجتمع، ويتمثل الفرد بالمساهم فيها والتعامل معها وهو الأمر الذي يؤكد ارتباط عمل المصارف بهذه بالشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها ، وبما يؤدي إلى خدمة المجتمع وأفراده والاقتصاد ككل (حسن خلف، 2006، صفحة 93).

ويتضمن مفهوم المصارف الإسلامية عناصر أساسية هي (العجلوني، 2008، صفحة 111) :

أ. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.

ب. حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال: بمدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.

ت. الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات: حتى يتبيّن لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك.

ث. تنمية الوعي الادخاري : وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.

ج. تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة :وفقاً للأولويات الإسلامية الضروريات فال حاجات فالكماليات .

ح. أداء الزكاة :المفروضة شرعاً على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال البنك الإسلامي .

2.1.2. خصائص المصارف الإسلامية: كان من الضروري أن تكون تركيبة المصرف اللازمية تختلف عن تركيبة المصرف الربوي، ومن ثم يصبح للمصارف اللازمية خصائص ومبادئ تميزها عن غيرها من المصارف الأخرى، وهذه الخصائص هي:

- استبعاد التعامل بالفائدة "الربا" (بوفاسة، 2018، الصفحات 167-168): عنصر الفائدة المصرفية هو عنصر أساسي دار حولها النقاش منذ عهد طويل إلى اليوم، وهي الخاصية الأساسية التي تميّز بما المصارف اللازمية في استبعادها من تعاملاتها. وباستبعاد التعامل بالربا يخلص المجتمعات من هذه الأضرار وشرورها، وتحافظ على أموال الناس وتنميتها، وتحقيق العدالة فيما بينهم، وتقضى على الاستغلال بكل أنواعه واستبداله بأساليب أخرى مشروعة كالمشاركة في المشاريع الاستثمارية الذي يتبع عنه المشارك في تحمل الخسارة كالمشاركة في الحصول على الربح فصاحب المشروع يقدم عمله وجهوده في نجاح مشروعه والمصرف اللازمي يقدم المال والخبرة اللازمتين لإنجازه وتحقيق أكبر عائد ممكن، وكلها متضامنون وشركاء في الغرم والغم وذلـك هو الوجه الحقيقي للعدالة.
- توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال (ابراهيم الجبوري، 2014، صفحة 32): من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنمية بالدرجة الأولى وما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج الله سبحانه وتعالى المتمثل بالأحكام الشرعية فهي تكون محكومة بجميع أعمالها بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى الاستثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية (سمحان و يامن، 2011، صفحة 158): هذا يأتي من ناحية أن المصارف الإسلامية بطبيعتها الإسلامية تراوح بين جانبي الإنسان المادي والروحي ولا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية، فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه الحياة المختلفة، والمصرف الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية فقط بل إنه يعـد التنمية الاجتماعية أساس لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته وهو بذلك يراعي الجانبين ويعمل لصالح المجتمع.

3.1.2. أهمية المصارف الإسلامية: أوجـدت المصارف الإسلامية نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً في القطاع المصرفي التقليدي من خلال إدخـال أسـس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمـد على المشاركة في الأرباح والخسائر والمشاركة في الجهد بدلاً من أسـس التعامل التقليدي (الشمرـي، 2014، صفحة 22).

بالإضافةـ أنها أوجـدتـ أنـظمةـ للـتعاملـ الـاستثـمارـيـ فيـ جـمـيعـ الـقطـاعـاتـ الـاقـتصـادـيـةـ وـالـمـتـمـثـلـةـ فيـ صـيـغـ الـاستـثـمارـ الـإـسـلامـيـةـ، وـتـرـجـعـ أـهمـيـةـ وـجـودـ المـاصـارـفـ الـإـسـلامـيـةـ إـلـىـ ماـ يـلـيـ (الـشـافـعـيـ، 2015ـ، الصـفـحـاتـ 85ـ86ـ):

- إيجـادـ قـنـواتـ لـلـتـعـاملـ المـصـرـفـيـ بـعـيدـ عـنـ اـسـتـخـدـامـ أـسـعـارـ الفـائـدةـ؛
- إيجـادـ مجـالـ لـتـطـيـقـ فـقـهـ الـعـامـلـاتـ فـيـ الـأـنـشـطـةـ الـمـصـرـفـيـةـ؛
- تعدـ المـاصـارـفـ الـإـسـلامـيـةـ التـطـيـقـ الـعـلـمـيـ لـأـسـسـ الـاقـتصـادـ الـإـسـلامـيـ .

4.1.2. وظائف المصارف الإسلامية (رحـمـونـ، السـبـيـتيـ، وـزـعـورـ، 2019ـ، الصـفـحـاتـ 232ـ233ـ):

يقوم المصرف الإسلامي بـلـوـظـائـفـ التـالـيةـ:

- وظيفة الوساطة المالية: إن الوظيفة الأساسية للمصرف الإسلامي هي الوساطة المالية التي تقوم على أساس عدم أخذ وإعطاء الفائدة فـالمـاصـارـفـ الـإـسـلامـيـةـ تـقـبـلـ الـوـدـائـعـ وـفقـ صـيـغـةـ عـقدـ مـضـارـيـةـ، وـيـطـلـقـ عـلـىـ ذـلـكـ اـسـمـ وـدـائـعـ اـسـتـثـمـارـيـ أوـ وـدـائـعـ مـضـارـيـةـ إـلـىـ جـانـبـ الـوـدـائـعـ الـجـارـيـ، وـلـاـ يـضـمـنـ المـصـرـفـ الـإـسـلامـيـ لـلـمـوـدـعـينـ عـائـدـ مـحـدـدـ مـسـبـقاـ عـلـىـ الـقـيـمـةـ الـاـسـمـيـةـ لـوـدـائـعـهـ (ـكـمـاـ فـيـ الـمـصـارـفـ الـرـبـوـيـةـ)ـ؛

- **وظيفة تقديم خدمات مصرافية:** تقدم المصارف الإسلامية لعملائها منتجات وخدمات مصرافية متنوعة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، منها بطاقات الإئتمان والإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وخدمات الأوراق المالية وخدمات الأوراق التجارية، وخدمات العملات الأجنبية، تأجير الخزائن الحديدية.
- **وظيفة الاستثمار:** تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال بأساليب عدة أهمها:
- **شراء وبيع الذهب والفضة:** إذا كان البيع في جنس واحد كالذهب والفضة بالفضة ، فيشترط له شرطان :
 - ✓ أن تتم المبادلة وزنا بوزن ، فلا يجوز التفاضل .
 - ✓ أن يكون التسليم يدا بيد ، فلا يجوز التأخير .
- **شراء الأوراق المالية:** وهي الأسهم والسنديات غير التجارية، أما التجارية فتدخل في الأوراق التجارية لا المالية، وأما شراء السنديات التي تتم إصدارها وتداولها بفائدة فلا يجوز إصدارها شرعا ولا تداولها.

أما الأسهم فيجوز الاكتتاب فيها إذا كانت في الأعمال المشروعة في النظر الإسلامي ، لأنه كسب حلال وطيب ، ولكن بقيود وشروط وضوابط حسب حالة أموال الشركة باعتبارها نقودا ، أو ديونا أو عروضا ومنافع أو مختلطة من نوعين فأكثر.

5.1.2 صيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

هناك العديد من صيغ التمويل الإسلامي يمكن تقسيمها إلى صيغ التمويل عن طريق الملكية وصيغ التمويل عن طريق المديونية كما يلي:

- أولاً: صيغ التمويل القائمة على الملكية:** هي التي تعطي للمتعامل الحق التصرف و تستعمل كل من :
- أ. **المضاربة** (موساوي و خالدي، 2006، صفحة 50): تقوم المضاربة في جوهرها على تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني خبرته بغرض تحقيق الربح الحال الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها.
- أنواع المضاربة:** توجد المضاربة في المصارف الإسلامية على شكلين رئисيين (بورقة، 2011، صفحة 30) :
- **المضاربة المطلقة:** هي التي لا تقييد بشروط يضعها البنك " رب العمل " سواء فيما يخص نوع العمل أو الزمان أو المكان فهي بدون قيود.
- **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة المقيدة بشروط يضعها البنك " رب المال " على العميل "المضارب" بشرط أن لا تفسد هذه القيود صيغة العقد.

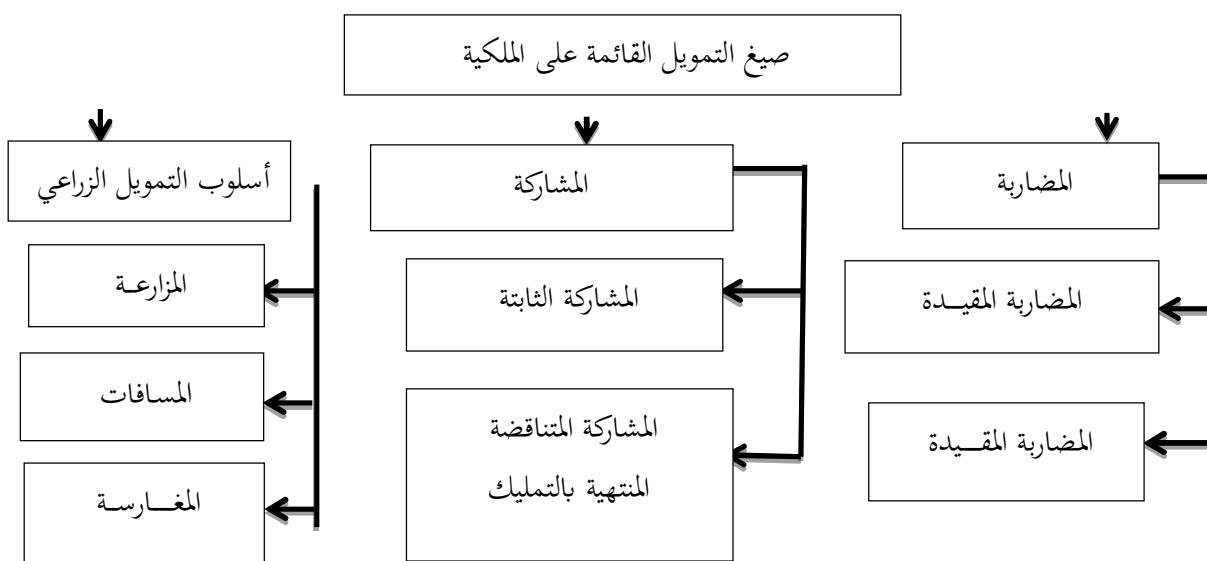
ب. المشاركة: وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح ، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال ، ويطبق البنك الإسلامي هذه بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراك في إدارتها ومتابعتها (ناصر، 2006، صفحة 24).

- أنواع المشاركة:** هناك نوعين المشاركة الدائمة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك كما يلي :
- **المشاركة الدائمة:** تمثل في دخول البنك رأس المال مشترك ، وبحصة ثابتة لا تنتهي إلا بانقضاء عمر الشركة ويقتسم البنك إنتاجها ربحا أو خسارة مع الشريك حسب مساهمة كل منها في رأس المال (بني هاني، 2014، صفحة 266).
- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية (مبارك أبو محيميد، 2008، صفحة 87).

ت. أسلوب التمويل الزراعي: يتمثل فيما يلي (سمرد، 2014، الصفحتان 55-56):

- **المزارعة:** هي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وأخر يعمل في استثمارها على أن يكون الحصول مشتركاً بينهما بالحصص التي يتفقان عليها.
- **المساقاة:** عقد يرد على إصدار الشجر ، وهو دفع الشجر إلى من يعني به ويحافظ عليه بالتنقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمر الشجر بين العامل ، وصاحب الشجر بحصة متفق عليها.
- **المغارة:** وهي دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يergus فيها شجراً، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق.

الشكل 1: صيغ التمويل القائمة على الملكية



المصدر: من إعداد الباحثان بالأعتماد على ما سبق

ثانياً: **صيغ التمويل القائمة على المديونية:** تعتبر صيغ التمويل القائمة على المديونية من أهم الصيغ التي يتيحها التمويل الإسلامي تمثل فيما يلي:

أ. **المراجحة:** هو البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة، والأصل في البيوع أن تكون مراجحة حيث يستحيل أن يضع الرجل ماله في تجارة بمدفف الخسارة.

أنواع المراجحة: وتقسم المراجحة إلى نوعين:

- **المراجحة البسيطة:** وتعني بيع المالك لسلعة يملكتها أصلاً بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة، فهم يشترون السلع ويسعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه إليها بربح في العادة.

- **المراجحة الأمر بالشراء:** هي أحد بيوع الأمانة حيث يطلب شخص من شخص آخر أن يشتري سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه بربح معين (حسين الوادي و محمد سمحان، 2012، صفحة 159).

ب. **السلم:** يعتبر عقد البيع الأجل فإذا كان البيع بثمن مؤجل يقدم تمويلاً من البائع إلى المشتري حيث يمنحه أجل محدد لسداد الثمن المتفق عليه، فإن السلم يقدم تمويلاً من المشتري إلى البائع لأن المشتري هو الذي يدفع الثمن مقدماً عند التعاقد ويحصل البائع على فترة زمنية محددة لتسليم المباع التعاقد عليه.

أنواع السلم: يوجد في المصادر الإسلامية نوعان من التمويل بالسلم:

- **السلم العادي:** حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آخر.
- **السلم الموازي:** يقوم بموجه البنك بشراء سلعة يحصل عليها مستقبلاً وبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل وماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراء بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم (بورقة، 2011، صفحة 22).

ت. الإجارة: الإجارة في الشعع فهي بيع منفعة معلومة بوضع معلوم، أو هي عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة للأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عرض (ثمن) معلوم لمدة معلومة.

أنواع التمويل بالإجارة: هناك نوعين

- **الإجارة التشغيلية:** هو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل "مالكه" "البنك الإسلامي" في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تحديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك.

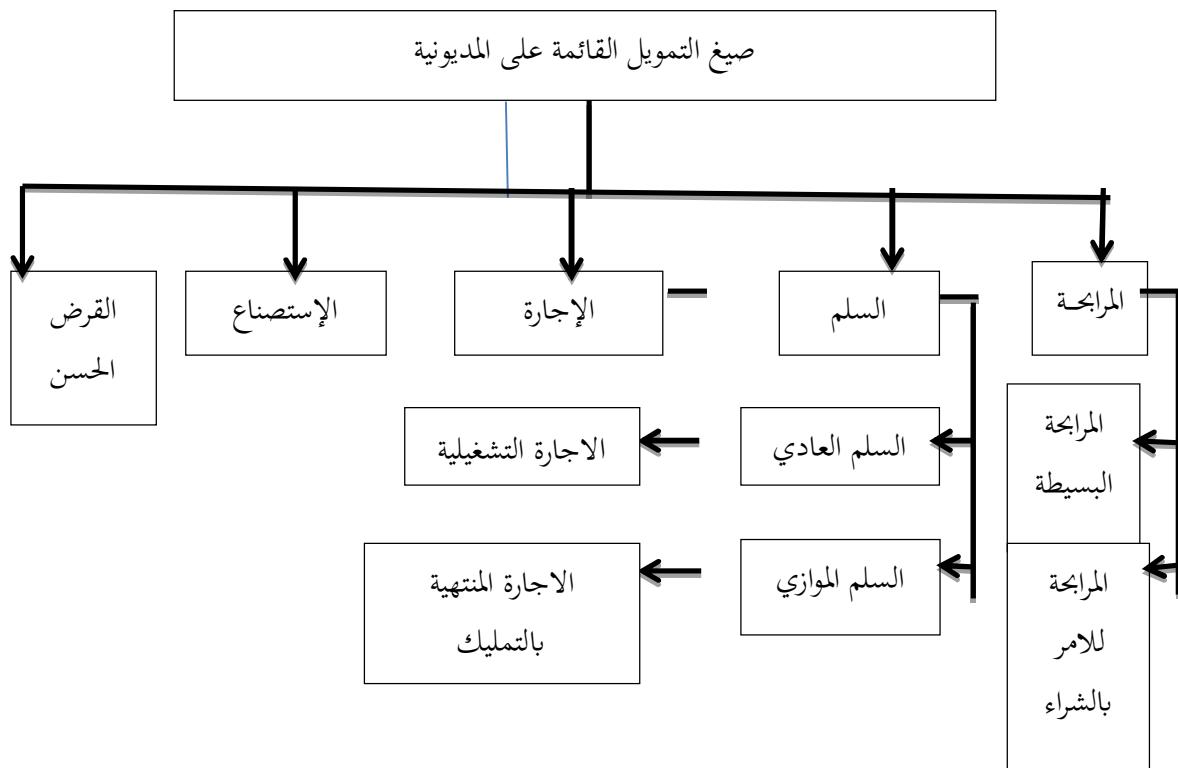
- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** في هذا النوع من التأجير يتم تملك منفعة الأصل خلال مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الموعد أو بسعر رمزي أو بدون مقابل، والوعد بتملك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بدون مقابل هو المقصود هنا وهو المطبق في المصادر الإسلامية، لأن المصرف يكون قد استوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجير التي كان قد حصل عليها أثناء فترة التأجير، لذا يكون بدل الإيجار في هذا النوع أعلى بكثير منه في التأجير التشغيلي (ويس، 2012، الصفحات 130-131).

ث. الإستصناع: من خلال هذا البيع يعبر المصرف الإسلامي عن رغبته في إستصناعة السلعة (طلب صناعتها من الصانع) ويتم تحديد السلعة وثمنها ووقت تسليمها في "عقد الإستصناع" حيث يدفع المصرف ثمن السلعة معجلاً ثم يحصل على السلعة ويقوم المصرف الإسلامي من خلال علاقاته الواسعة مع الصناعيين والتجار ببيع هذه السلعة بثمن عاجل أو أجل (أحمد مندور، 2013، الصفحات 276-277).

ج. القرض الحسن: القرض الحسن هو قرض لا يكون فيه أي نوع من أنواع الفائدة، فهو دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة ويرد دون زيادة أو نقصان ويعتبر القرض الحسن ما يعطيه المقرض من المال إرفاقاً بالمقترض ليرد إليه مثله وذلك دون اشتراط زيادة، ويعنّج لغايات اجتماعية وإنسانية (سايح، رديف، و جلال، 2019، صفحة 859).

وهو في البنوك الإسلامية قيام البنك بتقديم مبلغ محدد لفرد من الأفراد أو لأحد من عمالئه، حيث يضمن سداد القرض دون مطالبه بأي زيادة من أي نوع، أو تحويله أية أعباء أو عمولات (بوطورة و زعلامي، 2015، صفحة 84).

شكل 2: صيغ التمويل القائمة على المديونية



المصدر: من إعداد الباحثان بالأعتماد على ما سبق

2.2 الاستقرار المالي

1.2.2 مفهوم الاستقرار المالي :

تعريف الاستقرار المالي: وردت عدة تعاريف ذكر منها:

- أبسط وأقصر تعريف للإستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات، فما هي الأزمة المالية إذن هي فقدان الثقة في عملة البلد أو أحد أصوله المالية الأخرى، مما يسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد.
- وفي تعريف للإستقرار المالي الذي يتضح مفهومه من خلال العمل على التأكيد على قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التشنجمات والتوترات في هذا الجهاز بما يعكس سلبا على الاقتصاد (السباعاوي، أنور أحمد، و يالجين، 2012، صفحة 70).

بناءاً على هذا التعريف يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال (بالوافي، 2008، صفحة 72):

- استقرار جميع مكونات النظام المالي؛
- استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها؛
- ومن أهم المؤسسات التي توفر لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهمية وحساسيتها ولتاریخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها، سواء كانت هي بعث تلك الأزمات أو غيرها.

- يعبر الاستقرار المالي عن كفاءة وحسن أداء النظام المالي والذي ينفذ بكفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسية مثل تحصيص الموارد وتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات، والعمل على استيعاب الصدمات المفاجئة للنظام المالي والتي تسببها الأزمات المالية (بن عيسى، بوزيان الرحمن، و جديدين، 2019، صفحة 3).
- ويعرف الاستقرار المالي كذلك، بأنه الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على التصدي للإضطرابات المختلفة في الاقتصاد، بحيث يكون هذا القطاع قادراً على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر، والاستقرار المالي يكون نتيجة لسلامة النظام المالي (بن شيخ، 2017، صفحة 279).
- ومن خلال ما سبق وأياماً كان التعريف فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولي له الأهمية والعنابة، أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنهجها (بالواقي، 2008، صفحة 72).

2.2.2. عناصر الاستقرار المالي: النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستمر في تأدية وظائفه الرئيسية بكفاءة، بحيث تساعد على السيرورة الجيدة للنشاط الاقتصادي، مما يعكس إيجاباً على الاقتصاد ككل ويكون النظام المالي مستقراً إذا توافرت العناصر التالية (معمر، 2017، الصفحتان 202-203) :

أ. الاستقرار النقدي: يعرف الاستقرار النقدي على أنه الاستقرار في قيمة النقود، فالنقود لا تقوم لها قائمة ما لم تعرف الاستقرار، وتفصل كتب مبادئ الاقتصاد في التعريف بوظائف النقود، من مقياس للقيم، إلى وسيط للمبادرات، إلى مخزن للقيم، وفي كل هذه الوظائف فإننا نجد أن الخاصية الرئيسية للنقود هي الاستقرار في قيمتها، فبدون هذا الاستقرار (ومقصود هنا الثبات النسبي في قيمة النقود)، فإن النقود تفقد طبيعتها ولا تعود نقوداً، مما يؤدي إلى انهيار النظام النقدي، بل وربما النظام الاجتماعي، وفي هذا ينسحب الاقتصادي الإنجليزي المشهور اللورد كينز - ينسب إلى لينين قوله: "إن أفضل وسيلة لهدم النظام الاقتصادي (النظام الرأسمالي) هو إفساد عملته". إفساد العملة - بتدحر其 قيمتها - يهدى الثروات ويعيد توزيعها بشكل جزافي وتحكمي ،ويهدى الحوافر على العمل، ويزيل القدرة على الادخار والاستثمار، وهذه كلها تفكك نسيج المجتمع.

وتتمثل أركان الاستقرار النقدي في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائمة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية، والبنوك المركزية تمتلك مجموعة من الأدوات التي تمكّنها من تحقيق هذا الاستقرار، ومنها تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتحقيق الانسجام بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

ب. الثقة في عمليات الوظائف الأساسية للمؤسسات والأسوق المالية: تعتبر الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي، سواء بين المؤسسات المالية وعملائها أو بين المؤسسات المالية نفسها، خاصة البنوك، فالشك في قدرة المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة على تأدية التزاماتها هو ما يفقد الثقة فيها واندلاع المودعين لسحب ودائهم.

ت. استقرار أسعار الأصول المالية: إن تحديد أسعار الأصول المالية يعتمد على توقعات المتعاملين في السوق المالي ومن المفترض أن تعتمد التوقعات على القيمة الأساسية للأصل المالي والتي تمثل التدفقات المالية المستقبلية الناتجة عن هذا الأصل، وتعتمد هذه التدفقات على النتائج المتوقعة للمؤسسات و سياستها في توزيع الأرباح، إذا تعلق الأمر بالأسهم.

ويمكن القول بوجود فقاقة سعرية إذا تجاوزت أسعار الأصول المالية بشكل كبير القيمة الأساسية المقدرة لهذه الأصول، وبالتالي انحدار أسعار الأصول المالية، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال أربع قنوات:

- ✓ تغير في ثروة الأسر وبالتالي على الاستهلاك بفعل الشروة.

✓ تغير في أسعار الأسهم ، حيث تؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة، مما يؤثر على حجم الاستثمار.

✓ التأثير على ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم الإنفاق.

✓ التأثير على التدفقات رؤوس الأموال دخولاً وخروجاً.

3.2.2 أهمية الاستقرار المالي:

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي (بالوافي، 2008، الصفحات 73-75):

- إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تحدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر في 2008 وحمل عنوان (المخاطر العالمية 2008) أن النظم المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف وأواخر عام 2007، تمثل تحدياً كبيراً يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر.

- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي ففي مراجعته التي أصدرها في أبريل 2008 ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.

- نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومتعددة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و2002 والتي أدت إلى تعثر بيت إخلاص للتمويل الإسلامي وعشر (10) مصارف تقليدية من بينها ثانية مملوكة للدولة وخسارة إجمالية قدرت ب (30 بالمئة) من حجم الناتج المحلي الإجمالي ثم أزمة الرهن العقاري ، إلا نماذج من أمثلة كثيرة متعددة عبر تاريخ طويل لم تتعذر فيه دورة حدوثها الواحدة تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخو الأزمات المالية.

- يتعلق جانب من تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي بتفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفروط في النقد الأجنبي والأسوق المالية، وقد يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة عدم اليقين، وتقويض الاستثمار، وعرقلة النمو الاقتصادي، والتأثير على مستويات المعيشة، ولا مفر من أن ينطوي اقتصاد السوق الديناميكي على درجة من التقلب، وكذلك على تغير هيكله تدريجياً، أما التحدي الذي يواجه صناع السياسات فهو الحد من عدم الاستقرار في بلدانهم والبلدان الخارجية دون تقليل قدرة الاقتصاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة والنمو القابل للاستمرار، والاستقرار الاقتصادي والمالي هو أحد الاهتمامات الوطنية والدولية على حد سواء، وقد أصبحت الاقتصاديات أكثر ترابطًا في الآونة الأخيرة، كما تبين من الأزمات المالية الأخيرة ، ويمكن لمواطن الضعف أن تنتقل بمزيد من السهولة عبر القطاعات والحدود الوطنية.

ونظراً للأهمية الكبرى التي يحظى بها الاستقرار المالي يعمل الاقتصاد الإسلامي بأكمله على تحسين وربط كل المعاملات المالية بإطار الشريعة الإسلامية وبما يكفي بإعادة التوازن المطلوب لضمان الاستقرار المالي فيها من خلال الاعتماد على السياسات التي تهدف للارتباط بالاقتصاد الحقيقي (معمر، 2017، صفحة 204).

3. آليات الاستقرار المالي ودور الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية

أثبتت النتائج التي أفرزتها الأزمة المالية أن المصارف الإسلامية كانت أكثر أماناً من المصارف التجارية، وهذا مؤشر على حقيقة أن تكون المصارف الإسلامية القاعدة المصرفية الآمنة في ظل الطلب المتزايد المستمر إليها من قبل الأفراد والمؤسسات المالية بحثاً عن الحلول لتجاوز آثار الأزمة المالية من جهة، ولكن المصارف الإسلامية اكتسبت سمعة عالمية بوصفها الملاذ الآمن للاستقرار المالي خاصة مع استمرارية البحث من قبل الأطراف الأخرى (المتضاربون من الأزمة المالية)، عن نظام مالي جديد مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية وذلك من جهة أخرى.

وطالما أن من مقتضيات المرحلة الجديدة (مرحلة ما بعد الأزمة المالية)، في ميدان الصناعة المصرفية، يتطلب الاعتماد على آليات عمل المصارف الإسلامية وأدواتها من أجل الخروج من الأزمة المالية إلى بر الأمان والاستقرار المالي، فإن ذلك يدفعنا إلى الإشارة إلى الآليات الحالية والمستقبلية والتي يمكن أن تجعل من المصارف الإسلامية هي الرائدة في تحقيق الاستقرار المالي (السباعي، أنور أحمد، و بالجين، 2012، صفحة 76).

ومن أهم هذه الآليات التي تحافظ على الاستقرار المالي ضمن عمل المصارف الإسلامية (حسن المالكي و حسين الطائي، 2016، صفحة 189):

1. المصرف الإسلامي يطرح الكثير من الحلول للخروج من الأزمة المالية حتى الوصول إلى الاستقرار المالي من خلال اعتمادها على صيغ شرعية تعمل لفائدة المجتمعات المتنوعة منه (صكوك المضاربة، صكوك الإجارة، وصكوك السلم، والاستصناع وغيرها من هذه الصيغ).

2. تحقيق الاستقرار المالي يتطلب العمل على بناء نظام يستند إلى ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن العمل بالربا، وعدم الخوض في عمليات ترتفع فيها نسبة المخاطرة والابتعاد عن الفساد والجشع.

3. يتطلب تحقيق الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية على استخدام صيغ التمويل التي تعرف بصيغة المشاركة، والتي تعتمد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة والبيع على الهامش من المحرمات شرعاً كما في المصارف التقليدية، ولتحقيق الاستقرار المالي ضمن هذا الإطار سعت الحكومات إلى توجيه مصارفها للعمل على كيفية، كما حدث في المصارف الأمريكية، عندما قامت الحكومات بهذه الخطوات أثناء حدوث الأزمة المالية وأعلن الرئيس الأمريكي عدم التعامل بصيغة البيع بالهامش.

4. بعد أن أثبتت المصارف الإسلامية نجاحها في مواجهة الأزمات المالية أو كونها تأثرت بالصدمات لكن بنسبة قليلة جداً، أدى هذا إلى تطور وتوسيع أنشطتها الإسلامية ومحاولة إنشاء أسواق رأس مال إسلامية، لذلك ومن أجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي لابد من تضافر جهود الفقهاء والاقتصاديين والمصرفيين لتمكن المصارف الإسلامية من النمو ومواكبة التطورات من خلال ابتكار منتجات وأدوات مالية تجسد منهجية وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، من خلال التعامل، بالقواعد الشرعية لتفادي حدوث أزمات مالية جديدة.

5. من التكملات التي تؤدي إلى حدوث ضرر وظلم للمجتمع والتعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار من خلال القيام بتنظيم معايير مهنة الوساطة والسمسرة، والاهتمام بالجهات الإشرافية لمراقبة موازين ومكاييل الأسواق ومحاربة الغش وعدم التدخل بالتسعي إلا في أوقات الضرورة، وهذا ما تطلبه الأحكام الشرعية في مختلف المعاملات المالية.

4. دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الاستقرار المالي لمصرف الراجحي الإسلامي السعودي خلال الفترة (2009-2019)

المصارف الإسلامية في الدول العربية عرفت تطويراً واستقراراً مالياً قبل وبعد الأزمة المالية العالمية وال سعودية مثلها مثل باقي الدول سعت إلى تبني الصيغة الإسلامية في بنوكها، والبنك الراجحي الإسلامي السعودي نموذج للمصارف الرائدة في المنطقة، لذا سوف نتطرق إلى نبذة عن المصرف الراجحي السعودي وتطور أهم الأنشطة التي تعكس الاستقرار المالي.

1.4 نبذة عن مصرف الراجحي السعودي

بدأ المصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم نشاطه عام 1957، ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 60 عاماً في مجال الأعمال المصرفي والأنشطة التجارية، وتم افتتاح أول فرع للمصرف للرجال في حين الدائرة في الرياض عام 1957، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979 في حي الشميسى.

وقد شهد العام 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن المصرف يرتكز إلى المبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي وهو يلعب دوراً رئيساً وأساسياً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع مصرف الراجحي ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي، وهو يدير أصولاً بقيمة 343 مليار ريال سعودي (90 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله 16,25 مليار ريال سعودي (4,3 مليار دولار) ويعمل فيه أكثر من 10,200 موظفاً، ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 570 فرعاً وأكثر من 4,794 جهاز صرف آلي و 74,612 أجهزة نقاط بيع و 233 مركزاً للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية (الراجحي، 2021).

ويعمل مصرف الراجحي في قطاعات و مجالات مختلفة، وهو ما يزال في نمو مستمر من خلال تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاع الاستثمار والجموعة المصرفية للشركات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، كما يواصل المصرف تطوير البرامج والمشاريع المصرفية مع التركيز على توفير أحد الخدمات الإلكترونية والمنتجات الائتمانية، بهدف توفير خدمات مصرفية واستثمارية مبتكرة لا سيما الأعمال المصرفية الإلكترونية، وقد عمل المصرف أيضاً في عدد من المشاريع الحكومية الإلكترونية بالتعاون مع العديد من الجهات الرسمية (رحال و بلوجي، 2014، صفحة 62).

2.4 تحليل التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي السعودي للمرة (2009-2019)

تتمثل الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي في مجموعة من الجوانب ضمن آلية عمله أهمها (الموجودات، صافي التمويل والاستثمارات، إجمالي المطلوبات، حقوق الملكية، ودائع العملاء). وهي تمثل أهم مؤشرات الاستقرار المالي ومتانة الاقتصاد، لذلك ستتعرف على تطور هذه الأنشطة، وبيان فيما إذا كان هنالك أثر في ثوبها بعد سنوات الأزمة المالية العالمية من خلال الجدول التالي:

جدول 1: معدلات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي السعودي للمدة (2009-2019):

الوحدة: الآلاف ريالات السعودية

ودائع العملاء	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي المطلوبات	صافي التمويل والاستثمارات	إجمالي الموجودات	
122,859,597	28,312,246	141,985,584	139,283,746	170,727,671	2009
143,061,947	30,169,568	154,521,144	148,310,728	184,840,636	2010
177,732,952	33,488,730	187,242,355	179,115,784	220,731,085	2011
221,394,638	36,468,737	230,913,825	212,484,007	267,382,562	2012
231,589,113	38,497,715	241,372,970	226,386,283	279,870,685	2013
256,077,047	41,896,194	265,815,361	248,489,583	307,711,555	2014
257,821,641	46,639,054	268,980,594	250,094,732	315,619,648	2015
272,593,136	287,764,945	287,764,945	259,027,003	339,711,817	2016
273056445	55750918	287365610	269936665	343116528	2017
293909125	48554018	316449812	274820771	365003830	2018
312405823	51191657	332894919	296525435	384086576	2019

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على (التقرير السنوي لمصرف الراجحي السعودي لسنة، 2009-2019)

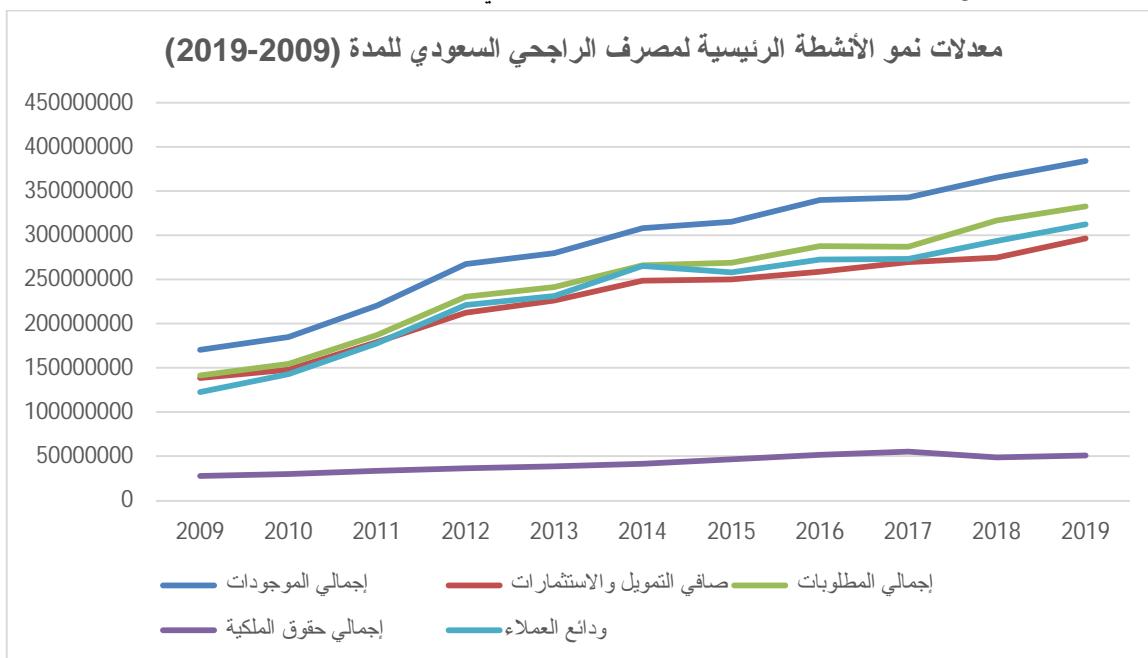
من خلال الجدول يتبين أن نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي السعودي التي تمثل أهم مؤشرات الاستقرار المالي خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية (2009 - 2019) في تزايد مستمر عرفت استقرارا ملحوظا بعد الأزمة إذ بلغ أعلى نمو الموجودات 384.086.576 الآلاف ريالات السعودية سنة 2019، وبلغ أدنى قيمة لها 170,727,671 الآلاف ريالات السعودية سنة 2009، وهذا يؤكد من جهة أخرى وجود نمو واضح لموجودات المصرف، أما جانب صافي التمويل والاستثمارات بلغ أعلى قيمة لها 296.525.435 الآلاف ريالات السعودية سنة 2019، وبلغ أدنى قيمة لها 139,283,746 الآلاف ريالات السعودية سنة 2009، وهذا يدل على أن المصرف شهد نمو في مجال التمويل والاستثمارات في سنوات بعد الأزمة، وذلك نظرا للطابع الإسلامي الذي يتميز به المصرف، وهذا ما ساعدته على جذب الودائع وازدياد ثقة العملاء فيه.

وبلغت قيمة إجمالي المطلوبات أعلى قيمة 332.894.919 الآلاف ريالات السعودية عام 2019، وبلغ أدنى قيمة 141,985,584 الآلاف ريالات السعودية عام 2009، وهذا يدل على أن مصرف الراجحي السعودي عرف بعد الأزمة تزايد مستمر ولم يتأثر بالأزمة، أما جانب إجمالي حقوق الملكية فقد بلغ أعلى قيمة له 55.750.918 الآلاف ريالات السعودية عام 2017، وتراجع سنة 2018 حيث بلغ 48.554.018 الآلاف ريالات السعودية وعاد للزيادة مرتا أخرى ليبلغ قيمة 51.191.657 الآلاف ريالات السعودية، وبلغ أدنى قيمة له 28,312,246 الآلاف ريالات السعودية، وهذا يعكس استقرارها وتزايدتها باستمرار خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2018.

أما جانب ودائع العملاء بلغ أعلى قيمة له 312.405.823 الآلاف ريالات السعودية عام 2019، وأدنى قيمة له كانت 122,859,597 الآلاف ريالات السعودية عام 2009، وهذا يدل أن المصرف نما نموا في مجال الودائع خلال سنوات بعد الأزمة (2019-2009)، وهذا ما يدل على أن الطابع الإسلامي الذي يتميز به المصرف ساعدته على جذب الودائع، وذلك ضمن قواعده

الشريعة الإسلامية، وعلى العموم إن مؤشرات الاستقرار المالي لمصرف الراجحي في السنوات (2009-2019) عرفت استقراراً ملحوظاً وتتطور، وذلك نتيجة الإقبال على المصرف.

الشكل 3: معدلات نمو الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي السعودي للمدة (2009-2019)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1)

5. خاتمة:

إن الصيغة الإسلامية القائمة على ثوابت الشريعة الإسلامية أثبتت نجاحها في كل زمان ومكان، وذلك لصمودها أمام التحديات العصر وتعقيدات الحياة الاقتصادية، ولتعلن منافتها للبنوك التقليدية، وهي بذلك تطمح أن تكون معاملاتها خالية من الربا، فنجحت في الاستمرار أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، مما أثار فضول المجتمعات العربية والغربية على حد سواء لتبنيها سواء بشكل مباشر بإقامة مصارف الإسلامية أو غير نوافذ في بنوكها التقليدية.

والبنك الراجحي الإسلامي السعودي عينة من البنوك أثبتت نجاحه فهو من البنوك الرائدة في المنطقة، ومن المنتظر أن يكون مستقبل الصيغة الإسلامية واعداً ومبشراً، وذلك من خلال استقرار مؤشرات الاستقرار المالي في المصرف خلال فترة الدراسة، مما يعكس إيجاباً على الاقتصاد السعودي.

- النتائج:

1. إن المصارف الإسلامية تمتلك خاصية متميزة على البنوك التقليدية من خلال تقديم خدمات اجتماعية لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة؛
2. إن صيغ التمويل المصارف الإسلامية متعددة مما يجعلها تتواافق مع ميولات وتطبعات العملاء؛
3. تعتبر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية من أهم الآليات التي تحافظ على الاستقرار المالي ضمن عمل المصارف الإسلامية؛
4. تعتبر الموجودات وصافي التمويل والاستثمارات، إجمالي المطلوبات، حقوق الملكية وودائع العملاء من أهم مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية؛

5. المصرف الراجحي الإسلامي السعودي تمكّن من الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال التطور الأنشطة الرئيسية للإستقرار المالي خلال سنوات الدراسة؟

6. أدى استقرار الأنشطة الرئيسية لمصرف الراجحي الإسلامي السعودي خلال فترة الدراسة إلى استقطاب المؤسسات المالية والتجارية والأفراد.

- التوصيات :

1. تأهيل العنصر البشري وذلك بتدريبه في إطار شرعي في مجال الصيرفة الإسلامية ليكون أكثر كفاءة وفعالية.
2. تعزيز العلاقة والتكميل بين الاقتصاد والشريعة الإسلامية والتشريع القانوني لخدمة المصارف الإسلامية وإعداد أرضية لعمل الصيرفة الإسلامية.
3. ضرورة التأطير القانوني والتشريعي يحمي وينظم عمل الصيرفة الإسلامية.
4. ضرورة الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل التعريف بالصيرفة الإسلامية ونشرها.
5. دعوة البنوك الإسلامية إلى التنسيق نشاطها والاندماج لمواجهة المنافسة والصمود أمام الاختلالات الداخلية والخارجية.
6. ضرورة اعتماد بنك مركزي إسلامي في الدول العربية لتفعيل دور الصيرفة الإسلامية وتحقيق الاستقرار المالي.
7. ضرورة إعطاء مصداقية للهيئات الشرعية حتى تفتّي بصياغة أدوات التمويل الإسلامي تتلاءم مع رغبات العملاء واحتياجاتهم.
8. التأكيد على الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية من خلال وضع أولوية لاحتياجات المجتمع.
9. ضرورة الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية الرائدة والمصرف الراجحي السعودي في مجال الصيرفة الإسلامية لاسيما في تحقيق الاستمرارية في تطور مؤشرات الاستقرار المالي وتطبيقاتها في الجزائر الذي يرتبط الاستقرار المالي بها بأسعار النفط .

6. قائمة المراجع :

- أحمد مهدي بالواقي . (2008). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي ، تحليل تجربتي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي، 21 (2).
- البنك الراجحي . (الجمعة 4, 2021, 04 09, 2021). مصرف الراجحي السعودي. تاريخ الاسترداد 09 , 2021, من مصرف الراجحي:
<http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/pages/default.aspx>
- إلهام بن عيسى ، هاجر بوزيان الرحماني ، و لحسن جديدين. (2019). دور الإستقرار النظم المالي في دعم النمو والتطوير الاقتصادي. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 1(3).
- حسين بنى هاني . (2014). إقتصاديات النقود والبنوك -المبادئ والأسasيات - (الإصدار 1). الأردن: دار ومكتبة الكتبied للنشر والتوزيع.
- حسين محمد سمحان ، و إسماعيل يونس يامن . (2011). إقتصاديات النقود والمصارف (الإصدار 1). الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- زهية موساوي، و خديجة خالدي. (2006). التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية : فرص وتحديات . مجلة الباحث، 4(4).
- سارة ويس . (2012). فعالية وكفاءة البنوك الاسلامية في التصدي للأزمات المالية (مذكرة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد .
- سليمان بوفاسة. (2018). أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- سليمان ناصر . (2006). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والأفاق من خلال دراسة تقيمية مختصرة . مجلة الباحث، 4(4).
- سليمان ناصر . (2015). التقنيات البنكية و عمليات الإئتمان (الإصدار 1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- شوقي بورقة . (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة - (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سطيف : جامعة فرحات عباس .
- صادق راشد الشمري . (2014). الصناعة المصافية الإسلامية -مداخل وتطبيقات - . الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع .
- عبد الرحمن بن شيخ . (2017). دور سياسات الإستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي . مجلة المعيار، 8 (1).

- عصام عمر أحمد مندور . (2013). البنوك الوضعية والشرعية ،النظام المصري -نظيرية التمويل الاسلامي -البنوك الاسلامية . مصر : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .
- فاضل موسى حسن المالكي، و إسراء نظام الدين حسين الطائي . (2016). ضوابط الإستقرار المالي في المصادر الإسلامية. مجلة الإدراة والإقتصاد، 5 (20).
 - فاطمة رحال ، و نادية بلوغي . (2014). واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لقرارات بازل 3، مصرف الراجحي الاسلامي نموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 26 .
 - فضيلة بوطورة ، و مريم زعلامي . (2015). تمويل المشروعات الصغيرة في الجزائر من خلال القرض الحسن مع الاشارة للهيئات المملوكة في ولاية تبسة. مجلة دراسات إقتصادية، 9 (3).
 - فطوم معمر . (2017). فعالية أدوات التمويل الإسلامي في إحتواء الأزمات المالية للنظام المالي الدولي -دراسة حالة -(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المدينة : جامعة يحيى فارس.
 - فطيمة سايج ، مصطفى رديف، و كريم جلال. (2019). تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن -دراسة حالة صندوق الزكاة سطيف -2004-2014 . مجلة البشائر الاقتصادية، 5 (2).
 - فليح حسن خلف . (2006). البنوك الاسلامية (الإصدار 1). الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
 - قتيبة عبد الرحمن العاني . (2013). التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية -دراسة مقارنة - (الإصدار 1). الاردن: دار النافع للنشر والتوزيع.
 - محمد أحمد الشافعي . (2015). المصادر الإسلامية . الاردن : دار أمجاد للنشر والتوزيع .
 - محمد محمود العجلوني . (2008). البنوك الاسلامية -أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية - (الإصدار 1). الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
 - محمود حسين الوادي ، و حسين محمد سمحان . (2012). المصادر الاسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العلمية - (الإصدار 4). الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
 - محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، و سهيل أحمد سمحان . (2010). النقود والمصارف (الإصدار 1). الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
 - مشتاق محمود السبعاوي ، سلام أنور أحمد، و فاتح سليمان بالجين . (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصادر الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية) . مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2 (2).
 - مصرف الراجحي. (2009). التقرير السنوي لمصرف الراجحي السعودي لسنة 2009 . السعودية .
 - موسى عمر مبارك أبو محيميد . (2008). مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم المالية والمصرفية ، مصر : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
 - نوال سمرد . (2014). دراسة تحليلية لإدارة المخاطر في البنوك الاسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري -. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 27 .
 - نوري عبد الرسول الخاقاني . (2011). المصرفية الاسلامية : الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق . الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
 - رزقيه رحمن، وسيلة السبقي ، نعيمة زعور ، (2019). دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ميزة تنافسية لخدمات المصادر الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، 9 (1)
 - يعرب محمود ابراهيم الجبوري . (2014). دور المصادر الاسلامية في التمويل والإستثمار (الإصدار 1). الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.